الضفة الغربية ، بوساطة عبدالرحمن الفاهوم ، بينما يجري الاتصالات من جانب اسرائيل مراقب البنوك مئير حيت ، الذي يعمل ايضا ضابط قيادة لشئون البنوك في الحكم العسكري ، وكذلك دوب ارنون من ادارة بنك لئومي الاسرائيلي ، الذي اشترك في اتصالات مشابهة في الاعوام ٦٧ ، ١٩٦٨ . واضافت الصحيفة ان لجنة وزارية مؤلفة من الوزراء دايان وسابير وشابيرا تقوم بمراقبة الاتصالات بناء على قرار الحكومة الاسرائيلية ، وان المفاوضات تدور على اساس قرار الحكومة الاسرائيلية للتوصل في المرحلة الاولى الى انهاء اعمال البنوك فيما يتعلق بالديون ودفع الرهائن التي كانت في حوزتهم ، على ان تدرس بعد ذلك امكانية تشغيل بعض الفروع . والمعروف ان جميع البنوك مقفلة بصورة رسمية ، ولكن هناك بعض الفروع التي تعمل بصورة جزئية في الوقت الحاضر.

ـ اتصالات انور نسيبه : قام انور نسيبه ، الذي له ارتباط وثيق بالملك حسين ، في الفترة الاخيرة (كانون الثاني ١٩٧٢) بالاجتماع الى غولدا مائير وموشي دايان وشلومو هليل . وقد تسربت بعض المعلومات عما دار في هذه الاجتماعات ، ونشرتها بعض الصحف الاسرائيلية (هآرتس ودافار) ، وأكدتها مصادر متعددة من الضفة الغربية والاوساط السياسية الاسرائيلية . وتبين هذه المعلومات « ان المواضيع التي جرى بحثها تركزت حول علاقات اسرائيل بالاردن على المدى القريب ، وهي امكانية التعاون الوثيق في المجالات السياحية والمجالات الاقتصادية (والتي ذات اهمية خاصة للضفة الغربية) ، بالاضافة الى مواضيع ذات مدى ابعد ، تبحث في امكانية التفاوض من اجل التوصل الى اتفاق سلام منفرد بين كلا البلدين»(١٦) ويبدو ان هذه الاتصالات لم تحرز اي تقدم على المستوى السياسي ، لكن لم تكن مضادفة ان اعلنت غولدا مائير مؤخرا « انه من الممكن ان يتفاوض الملك حسين منفردا مع اسرائيل هذا العام »(١٧)، بالاضافة الى ذلك فان اعتراف انور نسيبه عن « وجود ترتيبات مؤقتة بين الاردن واسرائيل »(١٨) يتضمن المجهودات التي بذلت للتوصل الى اتفاق حول مسألة الانتخابات البلدية في الضفة الغربية والاتفاق في المجالات السياحية والاقتصادية بين البلدين .

ـ الاتفاق حول موضوع الانتخابات البلدية في الضفة الغربية : أعلن الحاكم العسكري الاسرائيلي في الضفة الغربية في وقت سابق من العام الماضي ، عن اجراء انتخابات لمجالس البلدية في ٢٣ مدينة وقرية في الضفة الغربية بموجب القانون الاردني ، الذي يسمح للملاكين فقط بحق الانتخاب ، وذلك على مرحلتين ، في أواخر آذار وأوائل أيار من العام الحالي . وتأتي اهمية هذه الانتخابات من « اعتراف » الحكم الاسرائيلي برؤساء البلديات كممثلين للاهالي العرب بعد حزيران ١٩٦٧ . لقد أعلنت الحكومة الاردنية مرة واحدة بواسطة بيان لوزير الاعلام ، عدنان ابو عوده ، انها تعارض بشدة اجراء هذه الانتخابات ، كما انها قامت بمعارضتها لفترة قصيرة من الزمن عن طريق الحملات الاعلامية في الصحف والاذاعة ، ثم ما لبثت ان لزمت الصمت بعد ذلك . وقد تبين فيما بعد انه تم التفاهم مع اسرائيل حول هذه المسألة، بحيث « ان لا تعمل حكومة الاردن ضد اجرائها ، وانما تكتفي بالانتقادات الروتينية ، وان اسرائيل من جهتها لن تعارض في انتخاب مرشحين من اعوان الملك حسين »(١٩). فقد ذكرت صحيفة عال همشمار (بتاريخ ١٩٧١/١١/٢١) بان مبعوثا غادر الضفة الغربية الى عمان للحصول على توجيهات من الحكومة الاردنية والمنظمات الفلسطينية (!) لرؤساء البلدات في الضفة الغربية بشأن اجراء الانتخابات المحلية . ونشرت صحيفة دافار بعد ذلك (بتاريخ ١٩٧٢/١/٢١) ، بأن « حفظي المحيس » من تجار نابلس البارزين وعضو البرلمان الاردني وعضو الغرف التجارية المحلية ، قد زار عمان قبل ثلاثة اسابيع ، ولدى عودته انتشرت في الضفة الغربية اخبار تؤكد ان حكومة الاردن قررت وبصورة سرية ، عدم التدخل مطلقا ضد عملية الانتخابات في الضفة الغربية .

ان السكوت الاردني عن الانتخابات البلدية والاتفاق مع اسرائيل بشأن اجرائها ، يعطي الدلالة الواضحة على استعداد النظام الاردني واسرائيل، للتعاون في تطبيق سياسة « التعايش » و« اعادة الامور الى حالتها الطبيعية » ، ولتكون هذه الانتخابات خطوة اولية على طريق الحكم الذاتي

١٦ ـ **فايننشال تايمز** ، ١٩٧٢/٢/١١ .
١٧ ـ **النهار** ، ١٩٧٢/٢/١١ .
١٨ ـ **المصدر نفسه** .
١٩ ـ **دافار** ، ١٩٧٢/٢/٩ .